الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية ، الصناعية) ومصدرا لتمويل اسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية (الحديد ، الاسمنت) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات اسرائيل حسب اعتراف القادة الاسرائيليين انفسهم . كما تابعت سياسة اغراق جيوب الاجهزة البورجوازية بالحقن الذهبية حيث تذهب اموال الصمود الى هذه الطبقة والاجهزة الادارية التي لعبت معا دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية، ودور امتصاص انتفاضات ابناء الضفة الغربية ...

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعاملة وبكافة الاساليب على تثوير الضفة الغربية وبات واضحا ان هذا التثوير يتطلب اولا وبالاساس حل « مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية » .

ومع كل هذه الصعوبات فان مواصلة النضال من اجل متابعة الكفاح المسلح بالاراضي المحتلة وتثوير الضفة الغربية هي من المهمات الراهنة لحركة المقاومة ، كما ان نتائج ايلول تفرض على المقاومة ومنذ أيلول ان تقدم لشعبنا في الضفة الغربية الحلول الوطنية بديلا عن الحلول الرجعية الفلسطينية بمباركة اسرائيل والداعية الى « الحكم الذاتي في ظل الاحتلال » تمهيدا لاتخاذ اجراءات الدويلة الفلسطينية التي تكرس تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجودالاسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني ، وبديلا عن الحلول الرجعية لحكام عمان « حكم ذاتي في ظل العرش الهاشمي ..الخ». وتجد الرجعية والبورجوازية الفلسطينية المناخ مناسبا للاندفاع بخيانتها الوطنية حتى النهاية مستغلة مذابح الرجعية في عمان ورد الفعل العفوي الانفصالي في صفوف شعبنا ونحو « أي حل يريحه من العذاب اليومي مع حكام عمان » .

ان هذه الحالة الناشئة عن ايلول وما تلاه تفرض علينا كمهمة راهنة النضال من الان لتثوير الضفة الغربية خاصة للوقوف بوجه الحلول الرجعية والخيانة من أي مصدر جاءت ، والانتقال بالوعي الشعبي والموقف السياسي الى مرحلة وطنية ثورية ترفض بالعنف المسلح والجماهيري الحلول الرجعية الفلسطينية والحلول الرجعية الاردنية« لا للانفصال، لا لحكم الملك حسين ، نعم لوحدة الضفتين على اسس وطنية وديمقراطية » . وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكامل في ذهن ووعي جماهير الضفتين للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولقفل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الاردنية وكل مخططات الصهيونية والامبريالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية . وعندما تكون الجماهير مسلحة بالموقف الوطني الوحدوي ستقاتل وامام جميع الاحتمالات ، لصنع مصيرها بعيدا عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها « قدر » لا مفر منه .

ثالثا — تطوير الوضع الثوري في قطاع غزة والانتقال به الى مرحلة ارقى ، واعطي مثلا سريعا على هذا ان تنظيم اوسع الجماهير — وخاصة العمالية — في صفوف المقاومة ينقل الصراع الى داخل مؤسسات العدو في داخل اسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب (وهذه مشكلة ايضا بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريبا في اسرائيل ، بينما من قطاع غزه في حدود ٥ الاف عامل) ، وبهذا تنقلب المسألة على رأس اسرائيل بدلا من تعريض العمال العرب الى القنابل العربية لمنعهم من العمل باسرائيل (أمثلة فيتنام — الجزائر — المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية — وقبرص) .

رابعا — تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها ، فهذه مهمة راهنة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تمزيق وحدة فصائل المقاومة من الداخل وبضغوطات عربية متعددة ، وهذا اخطر ما تتعرض له حركة المقاومة اذ ينتقل الصراع من صراع مع اسرائيل والرجعية والامبريالية الى صراع داخل صفوف المقاومة — وهذا ما تشتهيه سفن القوى المضادة للثورة — حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع اعداء الثورة من الاطباق عليها وتصفيتها .

ان تطوير التحالفات ، ومهما كان تعدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة ، مهمة راهنة تقع على عاتق الجميع . ومن هنا فقد تقدمت الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس (أيلول ١٩٦٩) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير وطنية موحدة » كما تقدمت الى المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) بمشروع متكامل « نحو جيش تحرير شعبي موحد » يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية (الغاء الامتيازات الطبقية والمادية والمعنوية ، مجالس جنود للرقابة والتقرير ، حرية الانتماء السياسي ، حرية التثقيف السياسي) وهذا